

# إنتاج البروتين للزراعة الغذائية في العالم

معلومات مقتبسة من تقارير المؤتمر السادس  
للأغذية والزراعة

## الإنتاج الزراعي والتغذية :

يسدو أن هناك تقدما في إنتاج العالم للأغذية ، ولكن هذا التقدم لا يتماشى مع زيادة التعداد في أنحاء العالم ، ولهذا لا يتقدم بصفة عامة نصيب الفرد الواحد من الأغذية ، فقد زاد تعداد العالم منذ عام ١٩٣٦ بنسبة ١٣٪ ، بينما لم يزد إنتاج الأغذية الرئيسية في جميع بلاد العالم — مع استثناء روسيا السوفيتية التي لا تتوافر لدينا تقديراتها — إلا بنسبة ٩٪ من متوسط إنتاج ما قبل الحرب « ١٩٣٤ - ١٩٣٨ » ،

وكانت المنتجات الغذائية في الموسم الأخير تزيد في محتوياتها البروتينية والحرارية عن الموسم السابق ، وزاد استهلاك المواد البروتينية زيادة جزئية في أميركا الشمالية وأوروبا وأميركا اللاتينية ، غير أن مستوى التغذية ما زال سيئا إلى حد بعيد في الشرق الأقصى والشرق الأدنى وأفريقيا ، وبمجموع شعوب هذه المناطق يمثل ثلاثة أرباع سكان المعمورة ، وكانت موارد هذه المناطق أقل مما توافر لها قبل الحرب ، بعكس الحال في أغلب المناطق الأخرى ، ورغم ما ينتظر من تحسن الإنتاج بنسبة ضعيفة في آسيا والشرق الأقصى ، فإنه لن ينقطع اعتماد سكان هذه الجهات على موارد أخرى . والمتوقع أن يكون هذا حال بلاد الشرق الأدنى لتدهور الأمل في محصول الموسم الأخير .

## إنتاج الحبوب :

لا ينتظر أن يختلف إنتاج الحبوب في موسم ١٩٥١/١٩٥٢ عما كان عليه في الموسم السابق ، وكان رصيد مخزوناتنا يوم أول يولييه سنة ١٩٥٠ في البلاد الأربعة

الرئيسية في تصديرها أكثر قليلا مما كان عليه في مثل هذا التاريخ من العام السابق ، وتنتظر زيادة جزئية في محصول شمال أميركا ، يقابله نقص في محصول الأرجنتين واستراليا ، كما أن محصول غرب أوروبا أضعف قليلا في مجموعه مما كان عليه في الموسم السابق ، ولهذا سيحتاج غرب أوروبا هذا العام إلى استيراد ما لا يقل عن ١٤ مليون طن من القمح ليكفي حاجته الاستهلاكية ، ورغم جودة الحصاد في بلاد الدانوب وروسيا السوفيتية ، فإنه لا ينتظر أن يستورد غرب أوروبا مقادير تذكر من قمح هذه المناطق ، ولا مفر من اعتماده على النصف الغربي للكرة الأرضية في ذلك .

أما الأرض فإن التقديرات الأولية لمحصوله الجديد تدعو إلى التفاؤل ، رغم تعرض محصول الولايات الغربية والوسطى من الهند للعطش ، ولهذا لا تزال هذه البلاد في حاجة إلى استيراد مقادير كبيرة من الأرز ، وقد ينقص محصول الأرز المصري بنسبة ٣٠٪ عن الموسم السابق ، فتنخفض صادراتنا انخفاضاً واضحاً ، كما أن بلاد فيتنام لن تستطيع هذا الموسم تصدير أكثر من نسبة جزئية مما اعتادت تصديره قبل الحرب ، ولا تنتظر زيادة في مبيعات بورما وسيام من الأرز ، والخلاصة أنه لا تنتظر زيادة ما فيما يعرض من الأرز للتجارة العالمية إلا في الولايات المتحدة بصفة رئيسية إذ ينتظر أن يبلغ محصولها رقماً قياسياً هو مليونان من الأطنان .

أما الحبوب الخشنة التي تستعمل في العلف ، فإن محصولها في غرب أوروبا ووادي الدانوب وروسيا السوفيتية يزيد بصفة عامة عما كان عليه في العام السابق ، ولن يختلف المعروض من هذه الحبوب في شمال أميركا عما توافر في العام السابق ، فإن النقص في محصول الولايات المتحدة تقابله زيادة المخزون لديها وإقبال محصول كندا ، ولكن الأمل ضعيف في مقدرة الأرجنتين على عرض مقادير وافسرة من هذه الحبوب للتجارة الدولية .

### إنتاج المواد الغذائية غير الحبوبية :

لقد توسعت عدة بلاد في إنتاج اللحوم والألبان ، وكان إنتاج الأسماك في موسم ١٩٥٠/١٩٥١ يزيد بنسبة ١٠٪ عن السنة السابقة بالبلاد التي تعتبر رئيسية في صيد

الاسماك ، وتنتظر زيادة عامة في إنتاج الأغذية الأخرى كالسكر والكاكاو والزيتون والدهون التي تستعمل في الأكل ، بينما نقص محصول البن في البرازيل ، وهذا سيؤدي إلى نقص ما يدخل منه في التجارة الدولية .

### إنتاج الألياف والأخشاب :

كان إنتاج الألياف في موسم ١٩٥٠ / ١٩٥١ أقل بنسبة ٨٪ عن الموسم السابق وعن إنتاج ما قبل الحرب ، بسبب النقص الواضح في إنتاج الولايات المتحدة ، ورغم استنفاد مقادير كبيرة من مخزون الألياف الصناعية ، فإن الطلب على الألياف زاد عن المعروض منها ، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار ، وقد زاد انتاج موسم ١٩٥١ / ١٩٥٢ زيادة واضحة عن العام السابق ، إذ ينتظر أن يبلغ محصول العالم من القطن ٣٣,٥ بالة ، أى بزيادة ٢٠٪ عن السنة السابقة .

أما الصوف فإن التقديرات تبين أن إنتاج ١٩٥١ / ١٩٥٢ يصل إلى ١,٠٦٠ مليون طن ، وهو لا يزيد على العام السابق إلا زيادة ضئيلة ، وقد ظهر من التقديرات الرسمية الأخيرة أن محصول الجوت فيباكستان هبط كثيراً عما كان متوقعا ، ولكن المحصول العالمى للجوت ينتظر أن يزيد زيادة واضحة عن الموسم السابق ، وقد يسرى ذلك على الألياف الخشنة الأخرى أيضا .

وزاد الإنتاج الرئيسى للغابات — الأخشاب ولب الخشب — في الولايات المتحدة وكندا ، بينما اقتصرت الزيادة في أوروبا على لب الخشب ، واستمر إنتاج الأخشاب فيها على حاله ، وينتظر أن يشتد الطلب هذا العام على لب الخشب ولا يتغير الموقف عما كان عليه في العام السابق فيما يختص بالأخشاب ذاتها .

### الحالة الاقتصادية العامة وأثرها في الزراعة :

ازداد النشاط الصناعى وتشغيل الأيدي العاملة خلال عام ١٩٥٠ في البلاد المتقدمة اقتصادياً بوصف عام ، وكان للنشاط الحربى والتسلح أثر واضح في اقتصاديات العالم ، فازداد الطلب على المواد الخام التى تنتجها الزراعة ، وأدى ذلك إلى إنعاش

الطلب على المواد الغذائية ، خصوصاً الغالية الثمن منها . وشجع هذا الطلب المتزايد الإنتاج الزراعي في عدة مناطق ، فزادت إيرادات الزراعة عامة ، وكانت هذه الزيادة أوضح للزراع التي تلتج حاصلات تجارية . غير أن ازدياد الطلب على المواد الخام التي تلتجها الزراعة نشأت عنه مشكلة المنافسة بين هذه الحاصلات والحاصلات الغذائية وهذه المنافسة قد تحد من إنتاج الأغذية في المستقبل القريب .

وقد أصبح موقف الزراعة ، إزاء ارتفاع الأسعار ونقص السلع في الأسواق لا يختلف عن موقف المستهلك المتوجات الزراعية ، فإن زراع كثير من البلاد لا يستطيعون شراء القدر الذي يحتاجون إليه من معدات الإنتاج الزراعي ، وذلك لحاجة الصناعة إلى المواد التي تلزم لهذه المعدات ، وازدياد هذه الحاجة بسبب استعدادات التسليح ، كما أن اليد العاملة في كثير من البلاد هجرت إلى حد ما الزراعة إلى الصناعة وقد ترتب على ذلك قصور الزراعة عن التقدم الذي كان لها أن تبلغه .

واتسعت التجارة الدولية في العامين الأخيرين ، ونظراً إلى إقبال الولايات المتحدة على شراء مواد خام بمقادير وافرة في خلال ١٩٥٠ / ١٩٥١ ، فإن مشكلة الدولار خفت حدتها بحالة مؤقتة ، غير أن نقص ما تستورده الولايات المتحدة خلال ١٩٥١ / ١٩٥٢ ، وازدياد ما تصدره إلى غرب أوروبا بوصف خاص من المواد اللازمة في برنامج الدفاع الحربي ، أدى إلى عودة مشكلة الدولار ثانية ، وإزاء هذه الحال والصعوبات الحاضرة في الشحن وارتفاع أجوره فلا بد من توقع نقص المواد الغذائية التي تستورد من البلاد التي تلتج ما يزيد على حاجتها وهي واقعة في النصف الغربي من الكرة الأرضية .

ونظراً إلى ما هو متوقع من استمرار النشاط الاقتصادي في أغلب البلاد الصناعية ، وما عليه الحال من توافر المتوجات الزراعية ، فإن الطلب على جميع المتوجات الزراعية سيستمر شديداً ، ويؤدي إلى ثبات أسعار هذه الحاصلات ، سواء ما كان منها لازماً للغذاء أو الألياف . وقد تقلبت أسعار بعض الأغذية والألياف الرئيسية التي تتداولها الأسواق العالمية أثناء العام الماضي تقلباً واضحاً ، ولكنها ما لبثت

أن عادت إلى ارتفاع يندر بحدوث تضخم مالى . والعوامل التى تدفع بالأسعار إلى الارتفاع هى ازدياد أرباح المشتغلين بالصناعة فى البلاد الصناعية ، واستمرار الطلب على إنشاء المصانع ومعداتنا ، وازدياد حاجة الدفاع الحربى . غير أنه يقابل ذلك أن النشاط الصناعى خطا خطوات عاجلة ، وأن الكثير من المواد اللازمة توافرت وخاصة فى شمال أميركا .

### مستقبل الزراعة والتغذية :

أضمت كثير من الحكومات فى برامج العام القادم التوسع فى زراعة الحبوب ، وإن كانت قد شذت عن ذلك حكومات شمال أميركا والقارة الاسترالية ، كما تضمنت هذه البرامج التوسع فى زراعة القصب والاليف والدهون ، وفى صيد الأسماك . واعتزمت أوربا زيادة اللحوم والألبان ، كما اعتزمت أميركا الشمالية التوسع فى تربية حيوانات اللحم . أما فى البلاد المختلفة اقتصادياً فلا يوجد دليل على توقع تقدم ملموس قريب فى تربية الماشية . وينتظر أن يكون نصيب الفرد من إنتاج الأغذية ١٠ ٪ / أقل مما كان عليه قبل الحرب فى الشرق الأقصى ، و ٨ ٪ / فى أميركا اللاتينية . و يبلغ تعداد الشرق الأقصى نحو بليون وربع بليون نفس ، ويزداد هذا العدد سنوياً بمقدار ١٢ مليون نفس ، ورغم أن سكان هذه المنطقة يعولون على الكمية لا النوع فيما يتوافر لهم من الغذاء ، فإن الإنتاج لديهم لا يرفعهم عن مستوى المجاعة إلا إلى حد سد الرمق .

وتعد الحبوب قوام الحياة لثلاثة أرباع سكان المعمور . ويخشى أن يترتب على النشاط الصناعى الحالى - وخاصة ما يرتبط منه ببرامج الدفاع الحربى - حدوث نقص فى إنتاج الأطعمة والحبوب خاصة ، إذ أن كثيراً من البلاد - سيما فى الشرق الأقصى وأفريقيا - تنبج إلى إنتاج المواد الخام والاليف والمطاط وما إلى ذلك على حساب النقص فى إنتاج الحاصلات الغذائية .

ومما يعنى الزراع والحكومات الاستفادة من ارتفاع أسعار المواد الخام فى زيادة

أرباح الزراعة وتوفير العملات الأجنبية ، غير أن تحول مساحات واسعة من زراعة الأرز والقمح إلى زراعة المواد الخام مما يحدث أثراً بعيداً في إنتاج الحبوب ، وتنوى شمال أميركا والقارة الاستوائية لإنقاص إنتاج الحبوب ، علاوة على أن ازدياد الإقبال في هذه البلاد على المنتجات الحيوانية — بسبب ارتفاع إيرادات أهلها — مما تترتب عليه زيادة الاستهلاك المحلي من الحبوب ، ونقص الفائض للتصدير . وفي أميركا اللاتينية لا تتمشى الزيادة في إنتاج الأغذية مع الزيادة في سكان هذه البلاد ، وبذلك تنقص صادراتها من الأغذية عاماً فعاماً ، ولا يوجد أى دليل على هبوط التهاافت الذى حدث بعد الحرب على طلب الحبوب ، ففي الشرق الأقصى لا ينتظر أن يقل العجز في نصيب الفرد الواحد عن ٨ ٪ / بالقياس إلى ما قبل الحرب ، وفي أوروبا لا يمكن بلوغ ما ترمى إليه هذه البلاد من التوسع في تربية الماشية إلا باستيراد مقادير وافرة من حبوب الغذاء والعلف ، ولهذا يخشى وقوع العالم في أزمة حبوب حادة ، لا تقل عما حدث في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب الأخيرة . وقد ازدادت عناية الحكومات بإنتاج الأغذية ، فتوسعت في أعمال البحث والإرشاد الفنى لرفع غلة القدان ، وقامت بمشروعات للتوسع الزراعى ، كما اهتمت بمشروعات الإصلاح الزراعى ، وتمويل الزراعة ، ونشر التعاون ، وتنظيم التسويق ، والتوسع في صيد الأسماك بالطرق الحديثة ، غير أن هذه العناية لن تأتى ثمرتها عاجلاً . ومن الواجب أن تعنى الحكومات بوضع برنامج واف للتقدم الزراعى في السنوات الخمس القادمة ، يتفق مع حالة بلادها ، ويكفل ازدياد منتجاتها من الأغذية الرئيسية والحصائل الزراعية الضرورية الأخرى بما يتراوح بين ١ ٪ / و ٢ ٪ / من إنتاجها الحالي على الأقل ، فوق نسبة الزيادة في تعداد سكانها حتى يرتفع مستوى التغذية في العالم إلى الحد المناسب .